



كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير وليم حبيب

أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة

أمام

اللجنة الثالثة

البند ٢٨ (أ): النهوض بالمرأة

الدورة الخامسة والستين من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الرئيس،

- نهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الثالثة ، ونتطلع إلى التعاون في ظل رئاستكم لتحقيق الأهداف التي نشدها جميعاً.

- كما نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

- يمثل العام ٢٠١٠ محطة أساسية في موضوع تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، فخلاله نحتفل

بالإثنين العاشر من شهر أيلول/سبتمبر، الذي يحتفل فيه العالم باليوم العالمي للمرأة.

للدورة الاستثنائية الـ ٢٣ للجمعية العامة حول المرأة، وكذلك الذكرى العاشرة للأهداف الإنمائية للألفية. نرى في هذا الإطار أن تحقيق السلام هو ضروري لتنفيذ منهج عمل بيجين والأهداف الإنمائية. و نود أن نلفت بشكل خاص إلى حقوق المرأة التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي ، وأهمية ضمان حقوقها غير القابلة للتصرف ومعاقبة مرتكبي أي انتهاكات ضدها.

- هناك إدراك متزايد سواء لدى الحكومات أو المجتمع المدني بأن تمكين المرأة له تأثير قوي ومضاعف على إنتاجية المجتمع ككل وعلى النمو الاقتصادي، لأن المرأة تشكل نصف المجتمع. وعليه نحن على قناعة بأن القدرة الكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع معين لا يمكن أن تتحقق ما لم يتمتع النساء والرجال في هذا المجتمع بحقوق كاملة ومتساوية ، بما يتيح الاستفادة القصوى من قدراتهم. وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين التي هي هدف بحد ذاته، هي أيضاً وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، وتالياً السلام والأمن.

- على صعيد آخر، نرى من الضروري مراعاة وتفعيل المنظور الجنساني في كل أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعتبر إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة إنجازاً هاماً يعزز التعامل مع قضايا المرأة داخل المنظمة بطريقة متسقة وموحدة تحت قيادة الرئيسة Michelle Bachelet التي هنئوها على تعيينها

رئيسة للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الـ ٦٥.

أنحاء العالم يشكل أحد أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في يومنا هذا، علماً أن هذه الانتهاكات لا تعرف حواجزَ جغرافية أو ثقافية. والإحصاءات في هذا المجال مذهلة: إذ يُحرّم عدد كبير من الفتيات من اللقاح والتعليم والعناية الطبية بسبب التمييز الجنسي. إن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة هنّ أكثر عرضة للتشويه أو القتل نتيجة أعمال عنف يتعرضنّ لها من قبل الرجال، منه من جرّاء الحروب والسرطان والملاريا وحوادث السير مجتمعةً!!

- مما يحتم تكثيف الجهود لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات وتوفير العدالة وإعانة الضحايا. ونؤيد في هذا الإطار الحملة الدولية التي أطلقها الأمين العام تحت عنوان "الإتحاد في سبيل إنهاء العنف ضد المرأة" بحلول عام ٢٠١٥.

- أما في موضوع النساء في النزاعات، فإن لبنان يرى أنه يجب أن يكون للمرأة دور رئيسي في استعادة السلام وإعادة الاعمال. تشكراً في هذا الصدد الذكري العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية، وفي حل النزاعات، كما في عمليات السلام وإنعاش الاقتصاد.

- على الصعيد الوطني تشكّل مكافحة العنف ضد المرأة هدفاً رئيسياً بالنسبة للحكومة اللبنانية التي تتبع نهجاً شاملاً لهذه المسألة عبر إزالة الإفلات من العقاب ومحكمة أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف،

بالدستور اللبناني والاعلان العالمي لحقوق الانسان وشرعة حقوق الطفل. وقد سجل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في لبنان فارقاً ايجابياً من ٩١,٥ في المائة في سنتي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٩٧,١ في المائة في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومعدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة للذكور والإناث متقاربة حيث هي ٩٨,٣% للفتيان و٩٣,٨% للفتيات.

- وفي الختام ، ستواصل الحكومة تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة لتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبنان كما ستسعى للأخذ بالمنظور الجنساني في صياغة السياسات والبرامج.

شكراً السيد الرئيس